ورشة عمل حول
مراجعة معايير التميز للتعليم والتدريب في الإدارة العامة

في إطار الدورة السابعة للمنتدى الإفريقي للمدربين الترابيين ومعاهد التكوين التي تستهدف الجماعات الترابية
(FAMI7_2023)

22 نونمبر 2023
8:30 صباحًا – 11:30 مساءً (بتوقيت نيويورك)
2:30 ظهراً إلى 5:30 مساءً (بتوقيت المغرب)

مذكرة مفاهيمية

وصف الحدث والهدف

تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA) والجمعية الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة (IASIA) ورشة عمل جهوية لمراجعة معايير التميز لتعليم الإدارة العامة والتدريب في الشرق الأوسط في إطار الدورة السابعة للمنتدى الإفريقي للمدربين الترابيين ومعاهد التكوين التي تستهدف الجماعات الترابية (FAMI7_2023) مع التركيز على « **مساهمة الجماعات الترابية في إرساء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf)** ». ستعقد ورشة العمل من الساعة 2:30 ظهرا إلى 5:30 مساء (بتوقيت المغرب) ومن 8:30 صباحا إلى 11:30 مساء (بتوقيت نيويورك) 22 نوفمبر 2023.

يهدف هذا الحدث إلى جمع مداخلات من الشرق الأوسط بشأن مراجعة و/أو تحديث معايير التميز في التعليم والتدريب في الإدارة العامة وملاءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تم وضع المعايير في الأصل في عام 2008 قبل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل 193 دولة عضوًا.

وتعقد ورش عمل جهوية مختلفة على النحو التالي:

- 13 سبتمبر 2023: أفريقيا (اكتمل)
- 5 أكتوبر 2023: أوروبا (اكتمل)
- 3 نونمبر 2023: آسيا والمحيط الهادئ (اكتمل)
- 22 نونمبر 2023: الشرق الأوسط
- 4 ديسمبر 2023: الدول الناطقة بالبرتغالية
- 5 ديسمبر 2023: الدول الناطقة بالإسبانية
- 8 ديسمبر 2023: الشرق الأوسط
- يناير 2024: الأمريكتان (جلسة باللغة الإنجليزية)

السياق

تم الانتهاء من معايير التميز في عام 2008 منذ ما يقرب من 15 عامًا، وعلى الرغم من أن المعايير لا تزال ملاءمة حتى يومنا هذا، إلا أنها لا تشير إلى الاتفاقيات الحكومية الدولية الأخيرة وإلى الرؤى المستمدة من العمل الذي قامت به ONU DESA/DPIDG وIASIA. وبناءً على

ذلك، أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من خلال قسم المؤسسات العامة والحكومة الرقمية (DPIDG) ومكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة (UNPOG) وIASIA، في عام 2023 فريق عمل لمراجعة و/أو تحديث معايير التميز في تعليم الإدارة العامة. والتدريب.

اجتمعت فرقة العمل لأول مرة في أبريل 2023. ومنذ ذلك الحين، تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة و IASIA معًا بشكل وثيق لضمان أن تكون عملية مراجعة و/أو تحديث المعايير شاملة لجميع أصحاب المصلحة قدر الإمكان. ولتحقيق هذه الغاية، تم إنشاء صفحة ويب مخصصة ليس فقط لتوفير معلومات حول العملية، ولكن أيضًا لجمع المداخلات من خلال استطلاع متاح بخمس لغات.لمزيد من المعلومات حول عملية المراجعة، يرجى مراجعة صفحة UN DESA/DPIDG على الإنترنت والكتيب المخصص.

يتم تنظيم ورش عمل جهوية، بالتعاون والدعم من أعضاء فريق العمل في كل منطقة، وسيتم جمع الأفكار والاقتراحات والتوصيات من كل منطقة لتحديث و/أو مراجعة المعايير. سيتم تجميع المساهمات من ورش العمل الجهوية والاستقصاء عبر الإنترنت ومناقشتها في اجتماع فريق الخبراء المقرر عقده في عام 2024. ومن المتوقع نشر المعايير الجديدة في خريف عام 2024 وستكون متاحة على موقع UNPAN الإلكتروني.

شكل

وستُعقد ورش العمل الجهوية في حدث مختلط لضمان أوسع مشاركة ممكنة.

الجمهور المستهدف

جميع مدارس الإدارة العامة والشبكات والأوساط الأكاديمية وممثلي المنظمات الدولية والجهوية بما في ذلك جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة.

معايير التميز في الإدارة العامة للتعليم والتدريب المنهجي لعام 2008

يعتقد فريق العمل المعني بمعايير التميز لعام 2008 أن معايير التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة يجب أن تسهل على المنظمات في القطاع العام أن تكون عالية الأداء من خلال تزويدها بأعلى مستويات الجودة من الموظفين العموميين. قامت فرقة العمل المشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وIASIA بوضع المعايير الثمانية التالية:

(1) الالتزام بالخدمة العامة؛

(2) الدفاع عن قيم المصلحة العامة؛

(3) الجمع بين المنح الدراسية والممارسة وخدمة المجتمع؛

(4) أعضاء هيئة التدريس مركزيون؛

(5) الشمولية هي جوهر البرنامج؛

(6) منهج هادف وسريع الاستجابة؛

(7) الموارد الكافية أمر بالغ الأهمية؛

(8) تحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة.

لكل معيار، قدم فريق العمل لعام 2008 وصفًا على النحو التالي:

1. الالتزام بالخدمة العامة:

يتم تعريف أعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج من خلال التزامهم الأساسي بالخدمة العامة. وهم في جميع أنشطتهم (التدريس والتدريب والبحث والمساعدة الفنية وأنشطة الخدمات الأخرى) ملتزمون تمامًا في جميع الأوقات بتعزيز المصلحة العامة وبناء المؤسسات الديمقراطية. وينطبق هذا على جميع جوانب البرنامج بما في ذلك الترتيبات التنظيمية الداخلية وكذلك الأنشطة البرنامجية على المستويات المحلية و الجهوية والوطنية والدولية.

2. الدفاع عن قيم المصلحة العامة:

يعكس أعضاء هيئة التدريس والإدارة في البرنامج التزامهم بالنهوض بالخدمة العامة من خلال دعوتهم وجهودهم لخلق ثقافة المشاركة والالتزام والاستجابة والمساءلة في جميع المنظمات والمؤسسات التي يتعاملون معها. ومن خلال القيام بذلك، من خلال طرق التدريس والقدوة، يقومون بإعداد الطلاب والمتدربين لتقديم أعلى مستويات الجودة في الخدمة العامة.

3. الجمع بين المنح الدراسية والممارسة وخدمة المجتمع:

نظرًا لأن الإدارة العامة هي علم تطبيقي، فإن أعضاء هيئة التدريس وإدارة البرنامج ملتزمون بالتكامل بين النظرية والتطبيق، وعلى هذا النحو يعتمد البرنامج على المعرفة والفهم الناتج عن أعلى جودة للبحث والخبرة العملية الأكثر تميزًا. وبالتالي، فإن أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلاب في البرنامج يشاركون بنشاط من خلال أنشطة التدريس والتدريب والبحث والخدمات مع جميع مجتمعات أصحاب المصلحة من أصغر قرية أو حي في المدينة إلى المجتمع العالمي ككل.

4. الكلية مركزية:

يعد التزام وجودة أعضاء هيئة التدريس (و/أو المدربين) أمرًا أساسيًا لتحقيق أهداف البرنامج في جميع مجالات الأنشطة. وبالتالي، يجب أن يكون هناك، خاصة في برامج منح الدرجات العلمية، هيئة تدريس أساسية بدوام كامل ملتزمة بأعلى معايير التدريس والتدريب والبحث وتمتلك السلطة والمسؤولية المناسبة للمعايير المقبولة لإدارة برنامج هيئة التدريس. يجب أن يتم دفع رواتب أعضاء هيئة التدريس على مستوى يسمح لهم بتكريس مجمل أنشطتهم المهنية لتحقيق أهداف وأغراض البرنامج ويجب أن تكون متاحة بأعداد كافية بما يتوافق مع مهمة البرنامج. وفي هذا الصدد، فإن نسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل 20 طالبًا على مستوى الدراسات العليا وما لا يقل عن 4 أعضاء هيئة تدريس بدوام كامل ستمثل الحد الأدنى النموذجي من المتطلبات. يجب ألا تزيد مسؤوليات التدريس في هيئة التدريس عن دورتين أكاديميتين (أو ما يعادلهما في مؤسسة تدريبية) في أي وقت خلال السنة التقويمية من أجل السماح بالمشاركة الضرورية في أنشطة البحث والتدريب والخدمات والمساعدة الفنية.

5. الشمولية هي جوهر البرنامج:

أحد العناصر الحاسمة في تحقيق التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة هو الالتزام الثابت من جانب أعضاء هيئة التدريس والإدارة بتنوع الأفكار والمشاركة. يجب أن يأتي الأشخاص الذين يشاركون في البرامج، بما في ذلك الطلاب والمتدربين والمدربين والإداريين وأعضاء هيئة التدريس، من جميع المجتمعات العرقية والإثنية والديموغرافية المختلفة في المجتمع. يجب أن تمثل الأفكار والمفاهيم والنظريات والممارسات التي يتناولها البرنامج مجموعة واسعة من الاهتمامات والمناهج الفكرية. إن الشمولية من حيث المشاركة الفردية (بما في ذلك الحساسية لقضايا العرق والجنسية والعرق والتوجه الجندري وإمكانية الوصول للجميع) داخل البرنامج تعمل أيضًا على تشجيع الشمولية من حيث الأفكار. كلا الشكلين من الشمولية، الفكرية والتشاركية، هما السمتان المميزتان للبرامج الممتازة.

6. المنهج الهادف والسريع الاستجابة:

إن الهدف الرئيسي لتعليم وتدريب الإدارة العامة هو تطوير المديرين العامين الذين سيقدمون مساهمات قوية وإيجابية للخدمة العامة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص، للمنظمات التي ينضمون إليها، أو التي يعودون إليها. وهذا يتطلب أن تكون لبرامج التعليم والتدريب في الإدارة العامة مهام متماسكة تدفع تنظيم البرنامج وتطوير المناهج الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن يقوم أولئك الذين يقومون بتعليم وتدريب المسؤولين العموميين بالتواصل والعمل مع المنظمات التي يقومون بإعداد الطلاب والمتدربين لها، وأن يستجيبوا لها، حسب الاقتضاء. كما يتطلب أيضًا أن يتم غرس لدى الطالب و/أو المتدرب الالتزام بإحداث فرق وأن تعليمهم وتدريبهم يعدهم للتواصل الفعال (شفهيًا وكتابيًا) مع من يعملون معهم.

7. الموارد الكافية أمر بالغ الأهمية:

من المتطلبات الأساسية لإنشاء برنامج للتميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة توافر الموارد الكافية. هناك حاجة إلى العديد من أنواع الموارد المختلفة بما في ذلك المرافق والتكنولوجيا وموارد المكتبة والخدمات الطلابية (فيما يتعلق بالمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل السكن والرعاية الصحية وما إلى ذلك). ومن الواضح أن توفر هذه الموارد يعتمد على توفر الموارد المالية الكافية. يجب أن تكون هذه الموارد المالية كافية لدعم أعضاء هيئة التدريس و/أو المدربين بدوام كامل، وتقديم المساعدة اللازمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس (مثل التمويل للمشاركة في المؤتمرات الدولية، وما إلى ذلك) وضمان توافر الفصول الدراسية الكافية والبحث والتدريب والاجتماعات. المساحة وكذلك المكاتب الفردية لكل عضو هيئة تدريس وحسب حاجة الطلاب.

8. الموازنة بين التعاون والمنافسة:

وأخيرا، وهو الأهم، يجب أن يكون هناك بين أعضاء هيئة التدريس والمدربين والإداريين والطلاب أو المتدربين شعور بالهدف المشترك والرسالة المستمدة من التزام البرنامج بتعزيز المصلحة العامة. ويجب أن يكون هناك أيضًا شعور بالإصرار، بل وحتى القدرة التنافسية، الذي يدفع البرنامج إلى أن يكون الأفضل ويخلق الرغبة في تلبية معايير التميز العالمية وتجاوزها.

ومن أجل تقييم مدى تحقيق معايير التميز هذه، كان من الضروري وجود معايير مناسبة لقياس مدى تقدم البرنامج. وقد تمت مناقشة معايير تقييم المعايير داخل فرقة العمل ومع زملاء آخرين في العديد من الاجتماعات المفتوحة التي نظمتها فرقة العمل خلال المؤتمرات الدولية.

المنهجية المعتمدة لمراجعة معايير التميز

المنهجية المعتمدة لمراجعة معايير التميز هي كما يلي:

- تأكيد واعتماد المعيار دون أي تغييرات
- مراجعة المعيار/المعايير وتحديث وصفها ومؤشراتها
- تغيير معيار أو معايير ووصفها ومؤشراتها
- إلغاء المعيار/المعايير
- إنشاء معيار/مقاييس جديدة مع وصفها ومؤشراتها

عند مراجعة وتحديث حالة البيئة (أو عند إنشاء حالات جديدة)، يجب على أعضاء فريق العمل وأصحاب المصلحة الآخرين أن يأخذوا في الاعتبار معايير التقييم التي سيتم تطبيقها/استخدامها من قبل مؤسسات الاعتماد أو تقديم مقترحات في هذا الصدد.

نتائج متوقعة

ومن المتوقع أن تساعد ورشة العمل الجهوية على جمع أكبر عدد ممكن من الأفكار والمداخلات لمراجعة وتحديث معايير التميز. سيتم تجميع المداخلات في مصفوفة عبر الإنترنت، والتي سيتم مشاركتها مع جميع أعضاء فريق العمل لمزيد من المراجعة.